

الصلاة لبيان الالغاء أو قياس الضمان بالنقد على الصلاة  
 بالنقد وقولهم بذكر الجهد في استخراج الحق وقولهم  
 الدليل الموصول إلى الحق وقولهم العلم عن نظير مراد  
 بالنقض والاجماع وبأن البدل حال الفاعل والعلم مرة  
 القياس أبو هاشم حمل الشيء على غيره باجاء حكمه  
 عليه ويحتاج بجامع وقول القاضي حمل معلوم على  
 معلوم في اثبات حكم لهما أو نفيه عنهما بالمرجع بينهما  
 من اثبات حكم أو نفيه أو فهمهما حسن الا ان حمل من  
 واثبات الحكم فيهما معالينس به وجامع كاف وقولهم  
 ثبوت حكم الفرع فرع القياس فنحن بقه به دور  
 اوجب بان الجهد ود القياس الذهني وثبوت حكم

الفرع الذهني والخارجي ليس فرعاً له وأما كانه  
 الأصل والفرع وحكم الأصل والوصف الجامع  
 الأصل الأكثر محل الحكم المشبه به وقيل دليله  
 وقيل حكمه والفرع المحل المشبه وقيل حكمه  
 والأصل ما يثبت عليه غيره فلا بعد في الجمع ولذلك  
 كان الجامع فرعاً للأصل أصلاً للفرع ومن شرط حكم  
 الأصل ان يكون شرعياً وان لا يكون منسوخاً والاعتبار  
 الجامع وان يكون غير فرع خلافاً للحكاية والبصرى  
 ان اشهدت فذكر الوسط ضامع كالشراعية في السفر  
 مطعوم فيكون زبواً كالشراعية ثم يقبس النجاج على البصر  
 وان لم يتجدد فسند لان الاولى لم يثبت اعتبارها والقائمية